تشخيص مشكلة البحث العلمي

الاستاذ الدكتور

مضر خليل عمر

وحدة الأبحاث المكانية – جامعة ديالى

Sru.diyala@gmail.com

١ – مقدمـــة

ينظر للبحث العلمي كوسيلة ناجعة لدراسة المشاكل قصد ايجاد الحلول لها ، ولكن ومع مرور السنين والايام ، وكثرة عدد (المفترض انهم) عاملين في ميدانه اصبح البحث العلمي مشكلة بحد ذاته . لماذا وكيف ؟ هذه الاسئلة وغيرها احاول استخلاص الاجابة عنها في ضوء تجربتي المتواضعة ومعرفتي البسيطة بالبحث العلمي ومنهجيته . ولدراسة هذه المشكلة اتبع سياقات البحث العلمي المعتمدة عند دراسة مشكلة ، فلعل الداء فيه الدواء كما قال الشاعر ؟

الاسئلة التي يحاول هذا المقال أن يجيب عنها ، هي : –

- هل البحث العلمي مشكلة بحد ذاته ؟
- ما حجم هذه المشكلة ؟
- ما هي اسبابها ؟
- كيف يمكن معالجتها ؟
- كيف يمكن تلافي حدوثها مجددا ؟ (الوقاية خير من العلاج)

٢ – علة البحث العلمي

يمكن ان نعتمد طريقة التناظر في التحليل Analog ، فالمشكلة مثل المرض ، ولكل مرض اعراضه ، و الاعراض لا تؤشر وجود المرض فحسب بل تحدد المرحلة التي وصل اليها . فارتفاع حرارة الجسم مشتركة بين معظم ان لم يكن جميع الامراض ، ولكن درجتها و ما يصاحبها من صداع وقشعريرة و غثيان ومضاعفات اخرى يحددان نوع المرض و درجته . فما هي مؤشرات (مرض) عفوا مشكلة البحث العلمي ؟ والى اي حد تؤشر المرحلة التي وصلتها هذه العلة ؟

(١)أعراض المشكلة \ العلة ،

- جهل الكثيرون بالمقصود بالبحث العلمي ، الجامعيين على وجه الخصوص .
- عد الكثيرون كتابة بحث علمي معضلة تحتاج الى جهود استثنائية في النسخ و المسخ و النقل و التنضيد ، ولكنها امر لا مفر منه لاغراض الترقية لمرتبة (علمية) أعلى وتعديل الراتب ، والحصول على المناصب والامتيازات (ان أمكن ذلك) .
- النشر (العلمي) في الاغلب خليط غير متجانس (مجلات الكليات) ، لا يطلبه الا القلة القليلة ، ولأغراض شخصية في أكثر الاحيان . لذا النشر العلمي محدد المقاصد لدرجة مقرفة .
- المتفرغون للبحث العلمي (الباحثين في الوحدات والمراكز البحثية) هم في الاعم واحد من اثنين : إما مغرم بالبحث العلمي ، و ممتهنه ، أو من لم يجد مقعدا له في قسم علمي (تدريسي).

- البحث العلمي مثل الماء : لا طعم ولا رائحة ولا لون له ، وعندما يترك بين ثنايا (مجلات الكليات) يتأسن ويفقد قيمته . هذه حال نسبة غير قليلة من كتابات الزمن الراهن التي تسمى ابحاثا علمية تجاوزا .
- لذة العمل الجماعي في النشاط البحثي مفقودة تقريبا .
- وكذلك غياب متعة الحوار الفكري في اللقاءات والنشاطات (العلمية) (مؤتمرات و ندوات) التي أضحت اعلامية بدرجة كبيرة .
- الجامعات مؤسسات تعليمية بحثية الهدف من انشائها التعليم والبحث و لكن المخرجات عاجزة عن الأداء الوظيفي السليم بسبب ا لمناهج ومن الصعب الحصول على فرصة عمل مناسبة .
- والمخرج الثاني هي بحوث لاغراض الترقية العلمية او الاشتراك في المؤتمرات دون الاكتراث الى المشاكل التي يعاني منها المجتمع في الميادين الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية والبيئية والصحية والثقافية...الخ

في ضوء هذه الاعراض يبدو أن المشكلة كبيرة الحجم (أفقيا وعموديا) ، وانها قد وصلت الى مستوى يمكن عدها مرضا مزمنا تتطلب معالجتها وقتا وجهدا استثنائيا ، وصبرا . والسؤال الذي يرد على الخاطر : كيف يداوي طبيب مزكوم مرضاه المصابين بهذا المرض ؟ فالجامعيون ، نسبة غير قليلة منهم ، فاقدي للركيزة العلمية – المنهجية للبحث العلمي ، وهم المعنيون مهنيا (على الاقل) بالبحث العلمي ويقومون بتدريب طلبتهم عليه ! (من خلال دراسة نظرية صرفة) !!! نتج عن هذا نقص كبير في

التأهيل العلمي – المهني للخريجين سواء من المرحلة الجامعية الاولية ام العليا . استنادا على ذلك ، يمكن **تشخيص العلة** بانها : **نقص في التأهيل العلمي – المهني** لخريجي الجامعات (حملة الشهادة العلمية التي يفترض انهم مؤهلون للقيام بابحاث معمقة في تخصصاتهم العلمية ولاسيما تلك التي تخدم المجتمع في مختلف مناحي حياته) .

(٢)أسباب المشكلة \ العلة ،

يمكن تلخيص الاسباب بالنقاط أدناه :-

- غياب ثقافة البحث العلمي .
- غياب النظرة الموضوعية لعناصر البحث العلمي .
- الممارسة المخطوءة للبحث العلمي والتركيز على شكلياته دون محتواه و الهدف منه .
- ضعف المردود (المادي والمعنوي) للبحث العلمي .
- ضعف مؤسسات البحث العلمي (ماديا ومعنويا) .

٣ – تحليل الاسباب

١- ثقافة البحث العلمي ،

لنتفق جدلا ، أن الفرق بين المتعلم والمثقف هو فرق نوعي وليس كمي (مقدار المعرفة) ، وأن المثقف قد استوعب ما تعلم و استفاد منه في فهم ما يجري وما يحيط به . يعني هذا ايضا ، انه قد ربط فكريا و عمليا بين النظرية والتطبيق ، بين ما تعلمه وما يحتاجه في حياته اليومية ، فمعرفته للاشياء ليس ترفا ولا بطرا ولكن ممارسة عملية – حياتية . فالمثقف مدرك لما يقوله وما يقوم به من اعمال وسلوكيات ، و نظرته للاشياء موضوعية .

ولنتفق أيضا ، أن زيادة كمية المعرفة عند شخص ما لا تعني تحقق (العلم) عنده ، ولكن المنهج الذي تعامل وفقه هذه المعرفة هو الذي قد ينقلها الى مصاف العلم . وذلك لأن العلم منهج تتطور المعرفه بواسطته ، وبدون المنهج (فكر و عمل) ، تبقى المعرفة محدودة الفائدة والقيمة . كما أن هناك فرقا كبيرا بين نمو المعرفة وإتساعها وبين تطورها وتبلورها . النمو كمي و التطور نوعي والتبلور قمة النضج والوضوح ، وأن العلم نوعي بطبيعته و جوهره ، وهو الذي ينقل التعلم \ المعرفة من حالة الكم الى حالة النوع .

ببقاء التعلم ضمن اطار المعرفة (الكم) ، غاب العلم (النوع) ، وبغياب العلم انحسر المنهج وانزوى (ولم يبق للبحث العلمي مكان) . وما البحث العلمي إلا اعتماد منهج فكري – تطبيقي في التعامل مع المعرفة (البيانات على سبيل المثال) للخروج بنتائج تصب في العلم و تغذيه. فبغياب العلم غابت الثقافة البحثية ، وفقدت لذة اكتشاف المعلومة ، وتوقفت ساعة الزمن .

ولنتساءل ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، حامل الشهادة الجامعية في الجغرافيا ، متعلم جغرافيا ام مثقف جغرافيا ؟ الى أية درجة قد استوعب العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية و البيئة البشرية ؟ هل بامكانه ان يفسر جغرافيا البيئة التي يعيش فيها ؟ هل بامكانه أن يتقصى اسباب ظاهرة او مشكلة ما في بيئته المحلية ؟ هل ادرك ان البحث هو وسيلة للتعلم ؟ وأنه أرقى أنواع التعلم الذاتي !! وأنه وسيلة من وسائل تطور العلم و ارتقاءه ؟ هل إكتسب علم ام معرفة ؟ هل مارس (منهج العلم) في ما تعلمه واكتسبه من معرفة جغرافية ؟ **فالعلة** ، كما أرى ، تعود الى **نقص في الثقافة البحثية** .

٢ – النظرة الموضوعية لعناصر البحث العلمي ،

البحث العلمي ، أرقى أنواع التفكير الهادف كشف مكنون او سبر اغوار او التحقق من شيء ما . وللبحث العلمي منظومته الخاصة به ، التي تعمل عناصرها مع بعض لتعطي النتيجة المرجوة من التقصي . ومن المؤلم ان المواد الدراسية التي تشكل عناصر البحث العلمي وركيزته تدرس بطريقة لا توحي بتكاملها ، ولا حتى صلتها بالتخصص العلمي .

باعتماد طريقة التناظر المشار اليها سابقا ، سنعتمد (الانسان) كنظير لمنظومة البحث العلمي . للانسان رأس يفكر به و رقبة تسند الرأس وتسهل حركته يمنة ويسارا ، وللجسم عمود فقري يربط اجزاءه و يعطي الجسم شكله و شخصيته ، وللانسان يدين يجمع بهما الاشياء و يحملها ، وله رجلين ينتقل بواسطتهما الى حيث يريد . وأن أي خلل في أي عضو من هذه الاعضاء ينعكس على الجسم باكمله لا من حيث الشكل فحسب بل من حيث الأداء و التنافس مع الآخرين في انجاز المهام و الوصول الى الهدف المنشود .

في البحث العلمي ، يقع استيعاب فلسفة الاختصاص و نظرياته مقام الرأس (الفكر) عند الانسان ، فبدون منظور فكري ، و رؤية فلسفية لموضوع البحث يبقى العمل أداء حرفي وتقليد أعمى لما يقوم به الآخرون . (جندي ضمن مسيرة آلاف الجنود يجهل حتى وجهته ، ولكنه ينفذ تعليمات كي لا يتخلف عن المجموعة فيعاقب) . وما الاهتمام بالاطار النظري في الرسائل والاطاريح الجامعية الا من هذا الجانب ، ومما يؤسف له انها لا تأخذ وضعها الطبيعي ولا دورها القيادي للبحث بل في كثير من الاحيان

مجزوءة غير مترابطة . وعند سؤال الكثيرين من (الباحثين) عن المدرسة الفكرية التي ينتمون اليها ، او المنهج العلمي الذي يعتمدوه يبقى الجواب باهتا خجلا . انه دليل على :-

- ضعف استيعاب الاختصاص (نقص في التأهيل المهني) ،
- ضعف الاساس الفلسفي (نقص في التأهيل الفكري) ،
- عدم وضوح الهدف من القيام بالبحث نفسه (غياب الاستراتيج البحثي) ،
- العشوائية والعفوية في البحث العلمي ، نتيجة نقص في الخبرة البحثية (حتى وان كان عدد الابحاث كبير الا ان تراكم الخبرة لم يؤدي الى تطورها لتنضج) .

فاذا كان (الرأس) بحد ذاته يعاني من حالة عدم الوضوح والضبابية ، وضعف (الوعي) بطبيعة الصلة بين الاجراءات (والابحاث) ، فكيف سيستقيم الجسم و يتحرك باتجاه معين باستمرارية و ثبات ؟ تبقى الحال هكذا حتى وان توفرت مستلزمات البحث العلمي الأخرى كاملة ، فالادوات تعتمد وفق رؤية و منظور و فلسفة لتنجز المطلوب منها . إنها لا تنجز بحثا بذاتها ، ولكنها تستخدم لتنفيذ اجراءات تحقق هدف بحثي ، والهدف والاجراءات منوطة بالرأس و سلامته من (العلل) . اذن ، من هنا علينا أن نبدأ بالعلاج ، نقوي البصر ، والبصيرة لتتضح الاشياء المنظورة و غير المنظورة امام الباحث .

يرتكز الرأس على مجموعة من الفقرات العنقية التي تساعده في التحرك يمنة وشمالا والى الاعلى والاسفل لمشاهدة ما يجري حول الجسم .

وما يصيب هذه الفقرات من تكلس و سوفان و شد في العضلات تؤثر مباشرة في الرأس و تنعكس على مستوى اداء الجسم باكمله . انها تحدد ما ينظر اليه الرأس ليعطي اوامره المناسبة ، وكلما كانت حركة الرأس مرنة و سهلة اتسعت دائرة المعلومات وبهذا تكون الرؤية اكثر شمولية والقرارات موضوعية .

تتمثل فقرات البحث العلمي العنقية بالمنظور Approach الذي يحدد زاوية النظر للموضوع و كيفية التعامل معه . انه يبرز شخصية الباحث الفكرية ويعكس ملامحها و ثقافتها ، و المدى الذي يصل اليه الباحث في ما ينجزه من اعمال . و عدد هذه الفقرات ، و آلية عملها مرتبط بقدرة الباحث على استيعاب اختصاصه ، وادراك علاقة اختصاصه بالعلوم الاخرى ذات الصلة بما ينظر اليه ويريد تقصيه ، و الجديد في العلم و تقنيات البحث العلمي . وتطور هذه الفقرات الوظيفة التي تؤديها مرهون بالرأس وما يجول فيه من افكار و آراء . ودرجة تماسها بالواقع واحتكاكها به هي التي تؤدي الى انبثاق (شرارات فكرية) sparkling تقوم بانارة الدرب و تحث على التفاعل والتكامل . الإثنين : الرأس و الفقرات العنقية يكملان بعضهما البعض ، و يحددان هوية الباحث وشخصيته الفكرية ومنهج عمله وسيرته المهنية .

وما يحدد نوعية الكائن عموده الفقري ، والعمود الفقري لعلم الجغرافيا الخارطة و تقنياتها (رسم ، قراءة ، تحديث ، تحليل ، تفاعل) ، وقد قيل سابقا ((ما لا يرسم بخارطة ليس بجغرافيا)) . و بتطور تقنيات الحاسوب و قواعد البيانات و اعتمادهما الخارطة اساسا لخزن المعلومة واستردادها ومعالجتها لم يبق علم الخرائط كما كان ، بل اضيفت اليه نظم المعلومات

الجغرافية التي أعادت هيكلة البحث الجغرافي بالكامل . وكل تقدم يحرزه علم الخرائط ينعكس مباشرة على علم الجغرافيا . من هنا جاءت اهمية الخارطة و تقنياتها (التقليدية و المعاصرة) في البحث الجغرافي .

والخارطة دليل البحث الجغرافي في جميع خطواته ، بدء بتحديد منطقة الدراسة ، تأشير حجم المشكلة \ الظاهرة ، جمع بياناتها مكانيا ، تحليل علاقاتها المكانية ، عرض نتائج التحليل بصريا . و الاهم من هذا ، أن الخارطة هي الهدف في الكثير من الابحاث الجغرافية لعرض : شخصية المكان ، تحديد التوزيعات المكانية ، تأشير الانماط المكانية ، تحليل الانماط المكانية ، رسم البدائل (السيناريوهات) المكانية ، و غيرها . فمتى ما استقام العمود الفقري (الخارطة) وحسن استخدامه كان البحث الجغرافي منتصب القامة مرفوع الرأس ، يشهده القاصي والداني .

وبما أن الجغرافيا ميدانها العالم الرحب ، فلابد لها من التنقل بين ارجاء المعمورة لجمع المعلومات والبيانات و استكشاف المجهول ، واختبار المعلوم وما طرأ عليه من تغيير أفقي و عمودي . و(الاعضاء) التي تساعد الجسم على الحركة والتنقل هي (الرجلين) ، و هما بالنسبة للجغرافيا يتمثلان بالانتقال الحقيقي او الافتراضي الى منطقة الدراسة والتجول فيها واستكشافها مكنوناتها وتقصي المطلوب عن طريق :-

- الدراسة الميدانية/ مقابلات واستمارات استجواب وملاحظات بصرية ، والمسوحات الاحصائية والبيانات الرسمية .
- الصور الجوية والمرئيات الفضائية .
- بنوك وقواعد المعلومات .

- الدراسات السابقة والاخرى عن ظواهر مشابهة في جهات اخرى من العالم.

ولا يغني احدها عن الآخر ، فهي تكمل بعضها البعض ، وإهمال أي منها يبقي البحث (أزور) في كثير من الاحيان ما لم يكن الازورار مقصودا لذاته .

بعد الجهود المضنية و المتتابعة منطقيا و عمليا ، من تحديد مشكلة الدراسة وصولا الى التجوال في منطقة الدراسة قطفا لما يفيد البحث من معلومات وبيانات لابد من معالجة لما تم جمعه والحصول عليه من ذخيرة و مواد ingredient , stuff تشكل (طبق) نتائج الدراسة . وعملية المعالجة عادة تتم (باليدين) بدنيا ، وبالتحليل الكمي و النوعي والمعالجة الرقمية والبصرية لكل ما تم الحصول عليه من مواد ذات صلة بموضوع البحث و تخدم الهدف .

نخلص من هذا ، أن البحث العلمي يتطلب التمكن من Mastering المجالات الاتية :-

- فلسفة العلم ومنهجه
- الفكر التخصصي ونظرياته
- تقنيات جمع المعلومات والبيانات و تحليلها
- تقنيات الكتابة والعرض المرئي

ولنتسائل ونكون صريحين مع انفسنا عند الاجابة ، هل خريجينا مؤهلين في هذه جميعها ؟ هل يدركون الصلة الحميمة بينها ؟ (العلاقة العضوية بين عناصر البحث العلمي و مفرداته) . كم هي نسبة الباحثين الجيدين الذين يحققون مستوى عال في كفاءة الأداء في هذه المجالات ؟ **فالعلة** ، تكمن جزئيا في **غياب النظرة العضوية التكاملية بين عناصر البحث العلمي** .

العلاقة العضوية بين عناصر البحث الجغرافي

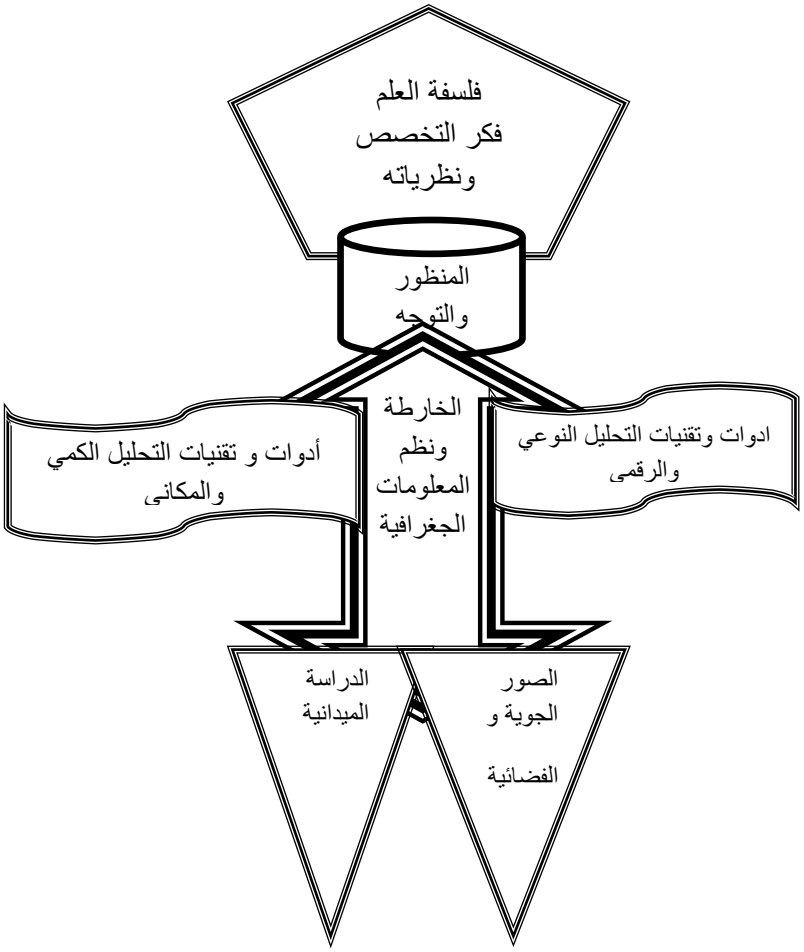

٣ – ممارسة ألبحث العلمي ،

البحث العلمي ثلاثي الابعاد ، فكري بطبيعته ، منهجي باسلوبه ، قصدي بمراميه . وبقدر عمق و مساحة الفكر يأتي الهدف (كبيرا و واضحا و عميقا يصب في المعرفة العلمية ويغنيها ، والتكرار فيه مقصود لهدف محدد مسبقا) . وحيثما تكون قاعدة هذا المثلث عريضة جاء الهدف بعيدا (في

العمق) ، و تطلب منهجا (طريقة فكرية تنظم العمل وصولا الى تحقيق الهدف) منظما فاعلا .

وقد يبدأ البحث العلمي بفكرة بسيطة (شرارة) ، ولكن التقصي في ضوءها و ربطها بما يحيط بها (ما يجول في ذهن الباحث حينها) قد يوصل الى تغيير جذري في جوانب كثيرة (كما فعل سقوط التفاحة من الشجرة ، او طوفان ماء حوض الاستحمام ، مثلا) . فالمهم ليس (حجم) الفكرة بحد ذاته بل ما نجم عنها من اثارة و تغيير في منهجية التفكير و النظرة للموضوع قيد الدرس .

وبما أن للبحث العلمي هدف ، وهو في الغالب استكشاف مكنون او استجلاء حال (هدف يرتبط بالمعرفة العلمية والخبرة المهنية بشكل مباشر) ، لذلك فانه يحدد النقطة التي تلتقي عندها الابعاد الاخرى . وبعد هذا الهدف مرتبط بدرجة التفاعل بين الابعاد الثلاث وتكاملها ، فكلما كانت درجة التفاعل عالية اتسعت مساحة (المثلث) لاتساع مساحة الابعاد ذاتها نتيجة ما يضاف اليها من معرفة وخبرة ومقاصد . والشكل في ادناه يوضح ذلك ، فالتغذية والتغذية الاسترجاعية تؤديان الى و تفريغه من محتواه) .

السؤال الذي يطرح هنا ، ما هي نسبة (الابحاث) التي حققت العلاقة الجدلية بين أبعاد البحث العلمي ؟ وبالابتعاد عن هذه الحالة الفرضية (التي قد يعدها البعض مغرقة في المثالية) ، هل نعد الابحاث غير متكاملة الابعاد ممارسات بحثية ناجحة ؟ ما هي معايير النجاح و الممارسات السليمة للبحث العلمي ؟ في ضوء ما طرح سابقا ، فان التأهيل العلمي – المهني يعاني من مثالب ، أدت في محصلتها النهائية الى اعتماد أهداف لا تؤدي الى اضافات علمية حقيقية لحقل العلم ، ولا تعمق الخبرة البحثية بما تجعل الباحث يرقى

فكريا وليس (بلقبه العلمي) الى مواقع أفضل . فهدف كتابة الابحاث ونشرها ليس خدمة للعلم بحد ذاته ، بل لأغراض شخصية صرفة . وحتى الدراسات ذات الطابع التجاري (والسياسي في كثير من الاحيان) هدفها ارضاء (رب العمل) وتحقيق ما يصبو اليه هو وليس الباحث أو التخصص العلمي . فهل نعد مثل هذه الممارسات (أبحاثا علمية) ؟ **فالعلة** ، في أحد جوانبها ، **شيوع الممارسات غير السليمة للبحث العلمي** .

٤ – المردود (المادي والمعنوي) للبحث العلمي

إن المردود المادي والمعنوي للبحث العلمي بالنسبة الى (الباحث او العلم أو المؤسسة) ليس قريب المدى ، لذلك يراه فاقدي البصيرة ضعيف المردود . فهم لا ينظرون الا الى النتائج المباشرة الشخصية – الذاتية . ولا غرابة أن يموت العلماء الحقيقيون فقراء ، و يعتلي أعلى المناصب (العلمية) حملة القاب (علمية) من غير العلماء وذلك لأن مكان العلماء حيث يكون العلم وليس حيث تكون الوجاهة الاجتماعية والسلطة . وتكون الحالة المثلى عندما يعتلي المواقع القيادية في المؤسسات العلمية و غيرها من يحترم العلم ويعتمده سبيلا للتقدم و التطور ، والنقيض عندما يشرع ليكون سيفا على الرقاب . فالعلم لخدمة الجميع وليس الأهداف الشخصية. انه قصدي اجتماعي وليس قصدي شخصي باهدافه ومراميه .

بتغليب المصالح الشخصية على الاجتماعية – العلمية ، فان التخصيصات الرسمية للصرف على البحث العلمي في ما يعرف بالبحث والتطوير Research & Development سواء في المؤسسات الجامعية او غيرها قليل جدا . و الدول المتقدمة تتسابق في زيادة التخصيصات المالية للابحاث

العلمية وعدها مشاريع اقتصادية بعيدة المردود ، في وقت تتسابق مؤسسات الدول (النامية) في الصرف على (الاثاث والمكاتب الادارية) والوجاهات الاجتماعية لأنها تحقق منافع شخصية وترضي الغرور الفردي . الصرف على البحث العلمي هو استثمار يجني ثماره الجيل القادم ، وبتتابع عملية الصرف وبرمجتها بشكل علمي تأتي التنمية المستدامة لكل مفاصل الحياة : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية . ويكون المردود المادي والمعنوي للبحث العلمي تراكميا – تصاعديا. **فالعلة** ، في احد جوانبها ، **ضعف البصيرة لمردودات البحث العلمي** .

نموذج العلاقة بين أبعاد البحث العلمي

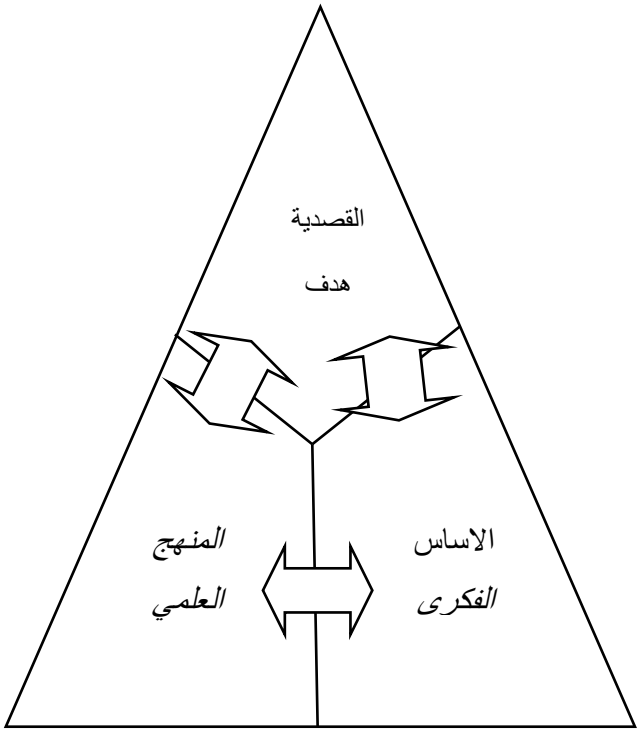

٥ – مؤسسات البحث العلمي ،

نتيجة ضعف الثقافة البحثية ، و نقص في التأهيل العلمي – المهني ، و اعتلاء المناصب العليا مَــنْ لا يعطي العلم حقه فقد بقيت مؤسسات البحث العلمي واهنة إن وجدت ، ومفقودة في كثير من الاماكن . ولا يقصد بمؤسسات البحث العلمي الجامعات وما تحتوية من اقسام علمية و وحدات ومراكز بحثية فحسب ، بل جميع المؤسسات الحكومية و الخاصة سواء اكانت انتاجية ام خدمية فهي جميعا بحاجة ماسة الى وحدات \ مراكز بحث وتطوير R&D . فالبحث العلمي ليس مرهونا بجهة معينة .

وفي حال وجود وحدات او مراكز بحثية في مؤسسات الدولة غير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، فان ملاكها البحثي مقيد بمهام وظيفية و (محروم) من امتيازات ينتفع منها اقرانه من حملة الشهادات العلمية العليا في جامعات القطر . ورغم المحاولات التي جرت سابقا لمعالجة هذا الخلل ، الا انها انتحرت عند صخرة صلبة لم تستطع تجاوزها . ولننسى كليا القطاع الخاص في هذا الجانب ، فان كلمة بحث علمي غير واردة في قاموسه ، وإن وجدت فتعني (حساب الجدوى الاقتصادية – السريعة المردود فقط) .

أما الجامعات ، فمن خلال فيض التوسع الاقليمي في استحداث الجامعات ، والتسابق لفتح اقسام لم تتوفر أبسط معايير الاستحداث ، و تخريج حملة الشهادات لسد النقص ، فقد تكونت اقساما (تدريسية) تجهل صلاحيات الاقسام العلمية و واجباتها العلمية . في نظر الكثيرين من اعضاء ورؤساء الاقسام المستحدثة (وحتى عمداء الكليات) هو التدريس فقط ، **فالعلة هنا أن البحث العلمي لأغراض الترقية (الروتينية) فحسب** . وهنا الطامة الكبرى ، وعلة العلل .

وفي حال وجود من يؤمن بالبحث العلمي واهميته ويسعى لاستحداث وحدة او مركز بحثي فان الصعاب التي توضع في طريقة لا عد ولا حصر لها . و عند الاستحداث بموافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – هيئة البحث العلمي ، تبدأ مرحلة أخرى من (الحصار) المالي و المعنوي (الرفد بالحاجة من باحثين و موظفين) من قبل الجامعات والكليات ، و تعامل وكأنها وحدات ادارية – خدمية كما هي وحدة طرائق التدريس أو وحدة التعليم المستمر . بالمقابل ، هناك من يتسابق **لاستحداث وحدة بحثية او مركز بحثي لاغراض (الوجاهة والحصول على منصب) وهذه علة جديدة .**

ما زالت هيئة البحث العلمي في الوزارة تناضل لاصدار قانون الهيئة ، و وضع استراتيج وطني للبحث العلمي يقود العملية البحثية بما يحقق نهضة علمية متوازنة مع المستوى الراهن في العالم المتقدم ، و يحقق تنمية مستدامة لارث العراق العلمي والحضاري ويعيد له مكانته بين الشعوب والامم المتقدمة .

٤ – مقترح وصفة للعلاج

بعد أن تم تأشير أعراض (العلة) ، و تحديد أماكن الاصابة بها (أوجهها) ، وتحليل أولي (وجهة نظر شخصية) لأسبابها ، من الضروري طرح مقترحات لمعالجتها خشية ان تصل الى مرحلة المرض المزمن والداء المستعصي . علميا و وطنيا،علينا أن نعالج الاسباب ولا نكتفي(بالمسكنات) والمهدئات(المؤقتة) .

١) **إعادة التأهيل العلمي والمهني ،**

- من مبدأ فاقد الشيء لا يعطيه ، ولكي يكون التأثير أوسع وأعمق ، من الضروري اقامة دورات مكثفة لحاملة الشهادات الجامعية العليا ولجميع المستويات بدون استثناء ، سواء داخل القطر او خارجه في الميادين الاتية :-

أ- فلسفة العلم ومنهجه ،

ب-استخدام التقنيات التعليمية الحديثة ،

ت-استخدام التقنيات التحليلية الحديثة ، (كل حسب اختصاصه)

ث-لغة اجنبية ،

ج- الحاسوب والانترنيت ،

ح- الكتابة للنشر العلمي و الثقافي وخدمة المجتمع.

- توفير المستلزمات المادية والتجهيزات المطلوبة للافادة من الدورات المشار اليها آنفا في التدريس و البحث العلمي .
- التركيز على الجانب العملي و التطبيقي في تدريس المواد ، و مطالبة طلبة الدراسة الجامعية الاولية بتقارير و نشاطات علمية تخصصية تكمل وتعمق المنهج الدراسي .

٢) **نشر الثقافة البحثية وتعميمها ،**

- تشجيع الجمعيات العلمية التخصصية وتنشيطها داخل الحرم الجامعي لاستقطاب الطلبة المتميزين و حثهم لاكمال الدراسة ، وزجهم في نشاطات القسم العلمي .

- تشجيع الاقسام العلمية لاستحداث مواقع لها على الشبكة العنكبوتية .
- اقامة مؤتمرات علمية لطلبة القسم ، ثم الكلية فالجامعة .
- اصدار النشرات والكتيبات عن الاقسام العلمية يشترك بها الطلبة .
- اعتماد النشر الثقافي كاحد معايير التقييم للجامعيين (تدريسيين وباحثين) .

٣) <u>الربط العضوي لمنظومة البحث العلمي ،</u>

ان تدريس مواد تشكل ركائز البحث العلمي وأسسه بصيغة نظرية مجزوءة عن بعضها يفقدها قيمتها . يضاف الى ذلك ، أن مشروع بحث التخرج الذي يفترض انه تطبيق لها وتدريب عملي للجمع بينها لكتابة موضوع تخصصي ، يعامل بطريقة (محاضرات اضافية بدون تعب) . لمعالجة ذلك ، من الضروري ان توضع معايير لتقييم هذه المشاريع ، وتقييم الطالب وعمله مناصفة (٥٠% سعي سنوي من قبل المشرف و ٥٠% من لجنة المناقشة) . وان تشمل درجات كل من المشرف و اللجنة تفصيلا يوحي باعتماد الطالب ما تعلمه في مواد (البحث العلمي – وليس مادة منهج البحث لوحدها) وقام بتطبيقها في موضوع بحثه . يفضل ان تكون مناقشة مشاريع التخرج ضمن موسم ثقافي – علمي للقسم ، وان تنشر المواضيع في موقع القسم على الشبكة الدولية . كما يستحسن استضافة اساتذة من جامعات اخرى للمساهمة في التقييم .

٤) <u>الممارسة السليمة للبحث العلمي ،</u>

باعادة تأهيل الملاكات التدريسية والبحثية ، وفتح آفاق توسيع المدارك والمعلومات عبر المكتبات الافتراضية و الشبكة الدولية ، من

الجوهري اعادة النظر في اسس التقييم للابحاث والنشاطات العلمية التي تمارس في الجامعات والمعاهد التابعة للوزارة . وتأتي خطة القسم العلمية السنوية واستراتيجه البحثي الخماسي (خمس سنوات) كاداة للتقييم ، ومتابعة تطور حركة البحث العلمي ومسارها على المستوى الشخصي و على مستوى القسم العلمي و المؤسسات البحثية الاخرى في الجامعة والوزارة .

من الضروري ان يتم تقييم البحث داخل القسم العلمي قبل عرضه للنشر ، ويتم ذلك من خلال :-

- مناقشته في حلقة نقاشية داخل القسم ،
- وتطبيق معايير معتمدة عالميا في التقييم عليه ،
- وفي ضوء خطة القسم العلمية وحاجة المجتمع له ،
- ومدى اغناءه للمعرفة والخبرة البحثية و الفكر التخصصي ،
- ومدى تقدمه وتميزه عن كتابات الباحث السابقة .

٥) تعزيز مردودات البحث العلمي ،

يبدع المرء عندما يحب عمله ويتفانى في ذلك ، وعندما يصل الى نتائج ، تغمره سعادة تثلج القلب وتنسيه كل شيء . هذه حالة يحسها الباحث الحقيقي عندما يتقصى مشكلة عصية اتعبته وأرقت نومه وشغلته وقتا طويلا . السعادة التي تغمره حينها قيمتها تفوق التصور ولا تقدر بثمن ، ولا يعيشها الا من كابد وصبر فظفر . كان هدفه النتيجة ، مشكلة موضوع البحث وليس المادة او المنصب او كلام الناس .

هذا المردود كشهد ملكة النحل ، لا يتذوقه الا المغرم صبابة بالبحث العلمي ، المتفاني في سبيل (الحقيقة) . وحتى الباحث الجيد فانه لا يحس ذلك مع جميع اعماله ، ولكنه يتذوق الشهد كل مرة يصل فيها الى النتيجة . المردود هنا من البحث نفسه وليس من احد ، لذا فان تعزيزه يكون بتوفير مستلزماته ، وتسهيل الحصول على متطلباته للباحث . أي تقليل الجهد المادي والمعنوي للباحث . توفير أجواء بحثية (رومانسية العلم) و صومعته .

أما من فكر بالبحث العلمي كاداة للحصول على منفعة مادية (تعديل راتب وأجور محاضرات) او منصب فان النتيجة عديمة الطعم واللون والرائحة . انها تشبه أي شيء ، والبحث العلمي لا يعدو ان يكون كأي تقرير طلبه مرؤسيه . مردوده كلمة الشكر و المكافأة المصاحبة لها . وهذه هي الحالة الاعم ، مع شديد الاسف . التعزيز هنا ، وللجميع ، يكون بالحث على رفع المستوى ، وتعميق جذور البحث العلمي من خلال:-

- الممارسات (التسابقية) مثل :-

أ- الباحث الاول في الاختصاص (على مستوى الجامعة وعلى مستوى الوزارة)

ب-الباحث الاول في الجامعة

ت-الباحث الاول في الكلية

ث-الباحث الاول في القسم

- ومن الجوهري أن يعاد النظر في أسس التقييم وسياقاته ، فليس عدد البحوث هو المعيار ، بل النوع و مكان النشر ، و درجة الافادة من البحث وغيرها من معاييرموضوعية .

- ومن أجل تنشيط حملة الالقاب العلمية جميعا ، وايجاد خط انطلاق موضوعي ، يمكن ان يكون هناك باحث أول لحملة لقب مدرس مساعد ، باحث أول بلقب مدرس ، وهكذا .
- ربط الايفادات (بجميع أنواعها) للخارج بنتائج المسابقات البحثية .
- دعم الاقسام العلمية والوحدات والمراكز البحثية التي تكون نتائجها مميزة في المسابقات العلمية بتوفير ما تحتاجه وما تطلبه من تجهيزات و مستلزمات بحثية .
- دعم المختبرات التدريسية والبحثية في الاقسام والكليات و المؤسسات البحثية الاخرى **بتحويل مبالغ تجديد الاثاث المكتبي الى توفير و تحديث التجهيزات المختبرية** . كذا الحال مع الاموال التي تصرف لتحديث سيارات المسئولين في الجامعات والوزارة .
- ربط ميزانية الاقسام والكليات والمؤسسات البحثية بالمنجز البحثي للسنوات الثلاث الماضية والنشاطات العلمية الأخرى (ندوات ، حلقات نقاشية ، مؤتمرات ، ... الخ) .
- اعتماد مستوى مكان النشر Impact Factor كمعيار رئيس في عملية التعضيد و الترقية .

٦) **<u>النهوض بمؤسسات البحث العلمي وإعادة هيكلتها</u>**

ولا يقصد بمؤسسات البحث العلمي هنا بالوحدات والمراكز البحثية والاقسام العلمية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لوحدها ، بل جميع مؤسسات البحث العلمي على مستوى الوزارات والمحافظات والمؤسسات

الانتاجية والخدمية على حد سواء . فالنهوض بالبلد لا يكون حقيقيا ما لم تنهض جميع مرافقه مع بعضها البعض معتمدة العلم سبيلا لذلك .

(١)الوحدات والمراكز البحثية ،

عندما نتسائل عن ايجابيات فصل البحث العلمي عن التعليم العالي نجد السلبيات تفوقها ، وفي الواقع فان تقدم الامم جاء نتيجة رفع مستوى التعليم (الثانوي) الى مستوى التعليم العالي من خلال متطلبات البحث والدراسة و ربط الجانب النظري بالعملي مع التطبيق . فلماذا ننساق وراء تدني الوضع التعليمي ومستوى الطلبة ؟ المهم ، أرى أن الاهتمام بالوحدات والمراكز البحثية خطوة جريئة و جبارة للنهوض بالتعليم العالي ، و بالبلد . وأعتقد أن ذلك يتم من خلال :-

أ- اقرار قانون هيئة البحث العلمي

ب-صياغة الإستراتيج البحثي للهيئة و الجامعات والمعاهد

ت-ربط الوحدات والمراكز البحثية اداريا بالجامعات وماليا بالهيئة .

ث-استكمال متطلبات الوحدات والمراكز البحثية من ملاكات بحثية و موظفين وتجهيزات .

(٢)الاقسام العلمية ،

مالم تنهض الاقسام العلمية بواجباتها (العلمية) و ترتفع بمستوى تدريساتها الى مستوى الجامعات العالمية ، فان وضع البلد العلمي والتنموي ومستقبله السياسي في وضع حرج جدا . ولكي تنهض الاقسام العلمية عليها أن تعتمد الصلاحيات المنصوص عليها قانونا وتنفذها حرفيا . الصلاحيات

واضحة وصريحة و تفي بالغرض في الوقت الراهن على الاقل . مرفق (١) يوضح ما على القسم العلمي عمله للنهوض بنفسه من الحال الراهن . ومرفق (٢) الصلاحيات الممنوحة قانونا لتشكيلات الجامعة الادارية – العلمية . مرفق (٣) معايير مقترحة لتقييم الاقسام العلمية وتحريكها للنهوض بواجباتها

(٣) الوحدات البحثية الأخرى ،

لا تخلو مؤسسة انتاجية كانت ام خدمية في الدول المتقدمة من وحدة مسئولة عن البحث والتطوير في مجال عملك تلك المؤسسة . و يرتبط تطور المؤسسة وتقدمها بنشاط تلك الوحدة و بنسبة ما يخصص لها من ميزانية المؤسسة . ولكل وحدة بحثية مهام و واجبات منصوص عليها قانونا ، ولها صلاحيات تفوق ما للاقسام الاخرى التابعة الى المؤسسة نفسها . فهي القلب النابض بالحياة ، والتجديد يمر عبرها . إنها (الداينمو) و العين المبصره بما قد يراه الآخرون من مشاكل ومن آفاق مستقبلية. وعلى مستوى محافظة ديالى، أفترض(أقترح) الاتي :-

المهام و الواجبات

١- القيام بدراسات و تقصيات تتعلق باسلوب العمل و اجراءاته وكيفية تسهيله على الموظف والمواطن

٢- القيام بدراسات تتعلق بالخطط والبرامج المزمع تنفيذها .

٣- تنظيم قاعدة معلومات تفصيلية بالمكاتب الاستشارية و الشركات والاشخاص والمؤسسات العلمية التي قد تحتاج المحافظة التعاون معهم او الافادة من خبراتهم مستقبلا .

٤- القيام بدراسات للمشاريع المطلوب عرضها على الشركات قصد التنفيذ .

٥- تهيئة مستلزمات مكتبة ورقية والكترونية لكل ما يتعلق بالمحافظة ، و ما يفيد صانعي القرارات فيها من معلومات و تحديثها دوريا .

المـــلاك الوظيفـــي

١) اداريين

٢) باحثين على الملاك الدائم

٣) باحثين على الملاك المؤقت (من مؤسسات أخرى للعمل لمدة يوم او يومين في الاسبوع)ضمن عقود عمل نصف سنوية او سنوية.

٤) على الملاك المؤقت (عقد لانجاز عمل معين) :-

أ- باحثين من مؤسسات أخرى يقومون بمهام تكلفهم بها المحافظة دون الحاجة الى التفرغ الجزئي او الكلي .

ب- مكاتب استشارية او مؤسسات اكاديمية او منظمات المجتمع المدني التي تكلف بمهام معينة تخدم خطط و برامج المحافظة .

ميزانية وحدة البحث والتطوير

نسبة لا تقل عن (٥%) من ميزانية المحافظة . في بعض المؤسسات الانتاجية تتراوح بين (١٢ – ١٥%) من الميزانية كي تقف المؤسسة على قدميها امام المنافسين .

اسلـــوب العمـــل :

(١)أبحاث ودراسات تخدم التخطيط للمحافظة و تنميتها المستدامة .

(٢)كقناة اتصال وتعاون بين دوائر المحافظة و الباحثين من خارج دوائر المحافظة .

(٣)كنافذة تطل منها المحافظة على العالم ، ويطل العالم على المحافظة .

(٤)عقد الحلقات النقاشية و ورش العمل و المؤتمرات التخصصية التي تخدم برامج المحافظة و خططها الاستراتيجية والتنموية .

(٥)اقامة الدورات التدريبية لمنتسبي المحافظة في موضوعات معينة و للتمكن من تقنيات محددة .

(٦)اقامة الندوات التوعوية لموظفي المحافظة عند اقرار سياسة جديدة او اتباع نهج عمل جديد .

(٧)تشكيل فرق عمل منوعة التخصصات (والمصادر) لانجاز الدراسات و تقييم اداء دوائر المحافظة وفق معايير الجودة والانتاجية و المعايير العالمية .

مرفق (١)

أولا : الصلاحيات

الصلاحية	الإجراء المقترح
استضافة المحاضرين الخارجيين لإلقاء محاضرات في موضوعات محددة على	استضافة أستاذ واحد أو اثنين في كل فصل دراسي للقاء مع مجلس القسم و طلبة الدراسات العليا و الأولية لإلقاء محاضرات في الجديد في تخصصاتهم

طلبة الدراسات الأولية والعليا واقتراح المكافآت المناسبة وعلى وفق الضوابط المالية .	. يتم تسمية الضيوف مسبقا ويتفق معهم على الموعد والموضوعات
إعداد التقارير العلمية الفصلية والسنوية عن نشاطات القسم أو الفرع ورفعها إلى العميد	مع نهاية كل فصل دراسي يرفع تقرير إخباري عن النشاطات العلمية المنجزة خلال الفصل المنصرم ، وترتبط النشاطات بشكل مباشر بخطة القسم و نشاطاته اللاصفية . وفي نهاية العام الدراسي يقدم تقرير تقويمي لأداء القسم من قبل رئيس القسم نفسه ويحتوي كل ما حدث خلال العام الدراسي من تغيرات في الملاك التدريسي والوظيفي و النشاطات والمشاكل و المعوقات و المبادرات و غيرها .
توجيه الرسائل الجامعية وفق حاجات القطر التنموية	يعني هذا أن تكون للقسم العلمي رؤية واضحة عن المشكلات التي يعنى بها تخصصه و يرتبها حسب أولويات ولا يترك الحبل على الغارب في اختيار الرسائل الجامعية وأبحاث التدريسيين
التوصية بإضافة المناهج الدراسية المقررة لطلبة الدراسات العليا أو حذفها أو تحويرها وبما يؤدي إلى تعزيز المستوى العلمي ويواكب التطورات على أن يقترن ذلك	الدراسات العليا تمثل شخصية القسم العلمية ، فمنهجها و أبحاثها تعكس هذه الشخصية و المكانة التي يحتلها القسم مقارنة بالأقسام الأخرى و المناظرة . يضاف إلى ذلك فان للقسم العلمي حق في إجراء تعديلات (إضافة ، حذف ، تحوير) لما لا يزيد عن ٢٠% من المنهج المقر

بمصادقة مجلس الكلية	للدراسة الأولية . وهنا أيضا تبرز شخصية القسم و هويته العلمية ، ومتابعته للجديد في تخصصه و حاجة مناهج الثانوية (أو السوق) من مفردات تأهيلية
عرض البحوث على اللجان العلمية لأغراض التعضيد والترقية	تسجل اللجنة العلمية في القسم الموضوعات المقترحة من قبل أعضاء القسم للبحث والتقصي ، وتناقش بروية وعمق ، وبعدها تخضع للمتابعة و العرض في حلقات القسم النقاشية . والأبحاث التي لم تسجل في القسم أو تقر من قبله مسبقا لا يتم تعضيدها ولا قبولها في الترقيات العلمية .
مفاتحة الأقسام العلمية في الجامعة والأقسام العلمية المناظرة في الجامعات العراقية الأخرى و هيئة المعاهد الفنية فيما يتعلق بالشؤون العلمية والتدريسية أو انتقاء المحاضرين واستحصال الموافقة اللازمة على الاستفادة من خدماتهم على أن تعلم عمادة الكلية بذلك .	الانفتاح على الأقسام العلمية الأخرى ، وعدم الانغلاق على الذات . العلم نور ، والنور يشع ولا يقبع في الأركان المنزوية . العلم عطاء وأخذ ، تبادل معرفة وخبرة . تبادل (النور) مع من هم قريبين منك مكانيا ، ولعل هذا يؤدي إلى خطوة اكبر للانطلاق إلى خارج القطر .
التوصية باستيراد جميع المواد والأجهزة واللوازم المختبرية	تجهيزات القسم العلمية ، القسم هو من يقررها ، و لكي تحصل على اعتماد مالي للتجهيزات عليك

والتطبيقية من خارج القطر وحسب الإعتمادات المصدقة للقسم و عن طريق لجنة تؤلف لهذا الغرض	تثبيت ذلك عند تحديد مفردات السنة المالية ، ومن الضروري أن تعرف جيدا ماذا تريد وأين تجده ، وكم كلفته (التقريبية) .
شراء الكتب والدوريات من داخل القطر ضمن الاعتماد المرصد	وأيضا تثبيت احتياجاتك من كتب و دوريات وغيرها في الميزانية السنوية للقسم ،لا تنتظر ما يخصص لك ، حدده أنت حسب احتياجك المبرر في خطة القسم .

ثانيا : سياقات جامعية ترصن المستوى العلمي وتعززه

١) اللقاء الأسبوعي الدوري لأعضاء القسم ، و يمكن أن يكون في أسبوع مجلس قسم ، وفي الثاني مناقشة فكرة أو بحث أو موضوع علمي . في مجالس الأقسام يتعلم الجيل الجديد من القديم ، ويستمع القديم لوجهات نظر الجديد . في هذه المجالس تبنى الأقسام العلمية و تحدد ملامحها و سماتها ، و يرسم طريقها و منهجها .

٢) لكل قسم علمي خطة علمية تعلن في بدء العام الدراسي و ، يتم متابعتها فصليا ، وتناقش في نهاية العام الدراسي . تشمل خطة القسم المفردات الآتية :-

أ- ألأبحاث المقترحة من قبل أعضاء القسم

ب- الأساتذة الزائرين لكل فصل دراسي

ت- النشاطات اللاصفية لكل فصل دراسي (للتدريسيين ، و للطلبة)

ث- الندوات والمؤتمرات المزمع إقامتها

ج- موضوعات البحث لطلبة الدراسات العليا

ح- ما يطمح القسم تحقيقه (إنشاءات ، تجهيزات ، عقود ، موقع على الشبكة ،....)

خ- دورات التعليم المستمر التي يزمع إقامتها في كل فصل دراسي

د- حاجة أعضاء القسم إلى الانخراط في دورات تدريبية (يتم تحديدها وأهميتها)

ذ- السفرات العلمية للطلبة والنشاطات العلمية اللاصفية الاخرى

ر- تقدير ميزانية القسم المالية التي تغطي النشاطات أعلاه جميعها .

٣) التدريسي مرتبط بقسمه ، وكل ما يتعلق به يكون من خلال رئاسة القسم وليس العمادة أو أية جهة أخرى ، وخاصة الترقيات العلمية . وتخطي التدريسي مرجعه (رئاسة القسم) تقلل من قيمته عند الآخرين وان لم يعلنوها فإذا كان صاحب حق و مؤهل للترقية فسينالها حتما ولا حاجة للتلصص و استراق السمع و سلوك ما هو مشين للأستاذ الجامعي وقيمته .

٤) يتابع القسم فصليا طلبة الدراسات العليا ، و المجازين دراسيا من منتسبيه وفق استمارة مخصصة لذلك ، و هو المسئول الأول ، ولجنة الدراسات العليا في القسم من ابرز مهامها ذلك .

٥) لكل سنة دراسية (أو شعبة دراسية) تدريسي يشرف عليها ، وينتقل معها من السنة الأولى وحتى التخرج . ويكون مسئولا عن تسجيلها ومشاكلها الاجتماعية والتدريسية ، و عن صفحات درجاتها في (الماستر شيت) .

٦) التدريسي مطالب بتسجيل البحث أو الأبحاث التي يزمع القيام بها في سجل اللجنة العلمية في القسم ، و يعلم اللجنة عن نسب الانجاز فصليا ،

وتوثيق قبولها للنشر و نشرها أيضا . و ما لم يسجل في اللجنة العلمية لا يخضع للتعضيد ولا للترقية العلمية ، وقد يشكك في صحة انجازه من قبل التدريسي .

٧) القسم العلمي مطالب بإقامة نشاط شهري ، سواء على مستوى القسم أو الكلية (محاضرة عامة – أو خاصة – في موضوع من خارج المنهج يعد إضافة نوعية للطلبة) . وأهمية مثل هذه النشاطات ليس في الجانب الإعلامي (على أهميته) ، ولكنها فرصة لكشف الإمكانات الذاتية لأعضاء القسم و تلاحمهم في نشاط اجتماعي علمي في الوقت نفسه .

٨) اختيار الطلبة المتميزين في السنتين الأوليتين ليشكلوا صف شرف في السنة الثالثة.

٩) تبني الطلبة المتميزين في السنتين الأخيرتين و إشراكهم في نشاطات القسم ، وتحريكهم للقيام بواجبات مساعدة لأبحاث التدريسيين .

١٠) حث الطلبة المتميزين لتشكيل جمعيات علمية أو منتديات على الشبكة الدولية (الانترنيت) ، والإفادة من المكتبات الرقمية ذات الصلة . وكحد أدنى إصدار نشرات و صحف علمية محلية يتم توزيعها داخل القسم والكلية .

١١) تمثل مشاريع بحوث التخرج ممارسة تدريبية للطلبة لأكثر من مادة (منهج بحث ، مختبر ، ميدان ، تحليل ، موضوع تخصصي) ، ومن الضروري التعامل معها باهتمام و تركيز . ويفضل أن تحدد مشاريع الأبحاث من السنة الثالثة ليقوم الطلبة بالعمل فيها خلال عطلة الصيف ، وان تسلم في بداية الفصل الدراسي الثاني ، وتناقش في لجان مناظرة للجان مناقشة الماجستير . ويحبذ استضافة أساتذة من أقسام أو جامعات أخرى

لحضور ومناقشة المتميز من مشاريع الأبحاث . ومهم أن لا تنحصر درجة الطالب بيد المشرف لوحده أو اللجنة لوحدها بل مناصفة ، ودرجة المشرف تكون مقسمة بين جدية متابعة الطالب ، وتقيمه لمستواه العلمي في المشروع .

١٢) من الضروري أن تكون للقسم مكتبة ورقية وأخرى رقمية ، ويشار في التقارير الفصلية والسنوية إلى المضاف للمكتبة و الجهة المزودة (أو الشخص) .

١٣) حث أعضاء القسم للمشاركة بالندوات والحلقات النقاشية و المؤتمرات التي تعقد من قبل أقسام أو كليات أو جامعات أخرى . كذلك حثهم للمشاركة في الدورات التطويرية و التدريبية التي تعقد داخل الجامعة و خارجها .

١٤) للسلم الأكاديمي (اللقب العلمي) أهمية وحرمة يجب أن تصان ، وعند توزيع المهام التدريسية يبدأ بأعلى لقب علمي نزولا ، ولا يجوز أن ينافس من هو أدنى أعلى منه في الاختصاص ما لم يتنازل الأعلى رتبة للأدنى طواعية .

١٥) لمجلس القسم قدسيته ، وقراراته ترسم ملامح شخصيته ، لذا يجب أن تكون قراراته و الإجراءات التي يعتمدها مدروسة ، متناغمة مع ما سبقها لا متعارضة معها.

١٦) مسئولية القسم جماعية تكافلية تضامنية ، ومن لا يحس بالانتماء للقسم يجد ما يخرج به عن هذا السياق . لذا يجب أن تمارس النشاطات العلمية بروح اجتماعية تقرب أعضاء القسم من بعض وتجعلهم يحسون بروح الأخوة و العائلة الواحدة .

مرفق (٢)

أولا : صلاحيات مجلس الجامعة :

١ – الصلاحيات العلمية

- اقرار خطط البحث العلمي في الكليات و المعاهد والمراكز في الجامعة
- اعادة النظر في المناهج الدراسية واحداث التغيير فيها لغرض الترصين المستمر للحالة العلمية بشكل دوري وبما ينسجم مع روح العصر والتطورات العلمية والتكنولوجية البتي تشهدها الجامعات المتطورة

٢ – الصلاحيات الادارية

- الموافقة على خطة التأهيل والتدريب للملاكات العلمية و الادارية بعد توصية من رئيس الجامعة

ثانيا : صلاحيات رئيس الجامعة :

١ – الصلاحيات العلمية :

- الموافقة على التفرغ العلمي للتدريسيين داخل القطر و خارجه وعلى وفق قانون الخدمة الجامعية .
- متابعة سير التدريسات والبحوث العلمية في الجامعة .
- عقد الاتفاقيات الثقافية وابرامها مع مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية في الدول الاخرى بعد مصادقة مجلس الجامعة و الوزارة و الجهات الاخرى ذات العلاقة عند الضرورة .

٣ – الصلاحيات الادارية :

- الموافقة على ايفاد التدريسيين خارج القطر على وفق ضوابط يضعها مجلس الجامعة .

ثالثا : صلاحيات مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية

١ – الصلاحيات العلمية

- الاشراف العلمي على النشاطات العلمية في كليات الجامعة و معاهدها ومراكزها .
- اعداد خطة البحث العلمي في الجامعة ورفعها الى رئيس الجامعة لعرضها على مجلس الجامعة للمصادقة .
- ابداء الرأي في التفرغ العلمي وايفاد التدريسيين والتوصية بشانها الى رئيس الجامعة
- متابعة البرامج والبحوث والمؤتمرات والندوات العلمية التي تقيمها الكليات والمعاهد ومراكز الجامعة
- تشكيل اللجان العلمية المختلفة في الجامعة ضمن اختثاصاته
- اقرار وتنفيذ برنامج التدريب الصيفي للطلبة والممارسات الميدانية للتدريسيين وخطط انفتاح الجامعة على مؤسسات حقل العمل

رابعا : صلاحيات مساعد رئيس الجامعة للشؤون الادارية والمالية

١– الصلاحيات المالية

- الموافقة على الاشتراك في الجرائد و المجلات و المطبوعات الرسمية وغير الرسمية وبحدود التخصيصات المالية

سابعا : صلاحيات مجلس الكلية

١- الصلاحيات العلمية :

-رسم سياسة الكلية بما ينسجم مع السياسة العامة للجامعة و تحقيق رسالتها

-اعداد خطة البحث العلمي والتاليف والترجمة لاقسام الكلية

-النظر في خطط الاقسام العلمية بشان دعوة الاساتذة الزائرين والمؤتمرات والندوات العلمية والايفادات والتفرغ العلمي والاعارات والاجازات داخل القطر و خارجه والتوصية بشانها الى رئيس الجامعة لاستحصال الموافقة عليها .

-اعادة النظر بمناهج الدراسات العليا والاولية بشكل دوري وتوزيعها على المراحل الدراسية .

-عقد الاتفاقيات العلمية والقافية مع الكليات المناظرة داخل القطر وخارجه ورفعها الى الجامعة للمصادقة عليها

٢- الصلاحيات الادارية :

- تشكيل لجان تساعده في اداء مهماته العلمية والادارية والتربوية .

٣- الصلاحيات المالية :

- اقتراح خطة الموازنة السنوية وخطة الاستيراد والخطة الاستثمارية للكلية ورفعها الى رئيس الجامعة لتوحيدها مع خطط الكليات والمعاهد الاخرى ورفعها الى مجلس الجامعة للمصادقة عليها .

ثامنا : صلاحيات عميد الكلية :

١- الصلاحيات العلمية :

- اعدد التقارير العلمية الفصلية والسنوية عن نشاطات الكلية

٢- الصلاحيات المالية :

- الموافقة على شراء واستيراد الوسائل المختبرية والمستلزمات الاخرى و المجلات والكتب حسب التشريعات المعمول بها .

حادي عشر : صلاحيات رئيس القسم والفرع العلمي

١- الصلاحيات العلمية :

- استضافة المحاضرين الخارجيين لالقاء محاضرات في موضوعات محددة على طلبة الدراسات الاولية والعليا واقتراح المكافآت المناسبة وعلى وفق الضوابط المالية .
- اعداد التقارير العلمية الفصلية والسنوية عن نشاطات القسم او الفرع ورفعها الى العميد .
- توجيه الرسائل الجامعية وفق حاجات القطر التنموية
- التوصية باضافة المناهج الدراسية المقررة لطلبة الدراسات العليا او حذفها او تحويرها وبما يؤدي الى تعزيز المستوى العلمي ويواكب التطورات على ان يقترن ذلك بمصادقة مجلس الكلية
- عرض البحوث على اللجان العلمية لاغراض التعضيد والترقية
- مفاتحة الاقسام العلمية في الجامعة والاقسام العلمية المناظرة في الجامعات العراقية الاخرى و هيئة المعاهد الفنية فيما يتعلق بالشؤون العلمية والتدريسية او انتقاء المحاضرين واستحصال الموافقة اللازمة على الاستفادة من خدماتهم على ان تعلم عمادة الكلية بذلك .

٢- الصلاحيات المالية :

- التوصية باستيراد جميع المواد والاجهزة واللوازم المختبرية والتطبيقية من خارج القطر وحسب الاعتمادات المصدقة للقسم وعن طريق لجنة تؤلف لهذا الغرض ،
- شراء الكتب والدوريات من داخل القطر ضمن الاعتماد المرصد .

مرفق (٣)

معايير تقييم القسم العلمي – أ

ت	المعيـــــــار	الدرجة
١	عدد الدورات المقامة في القسم	٥ لكل دورة
٢	عدد الأساتذة الزائرين من خارج القسم	٣ لكل زائر
٣	عدد البحوث المتعاقد عليها مع الوزارة	٥ لكل بحث
٤	عدد البحوث المتعاقد عليها مع جهات أخرى	١٠ لكل بحث
٥	عدد الحلقات النقاشية الداخلية التي عقدها القسم	١ لكل حلقة
٦	عدد الحلقات النقاشية التي أقامها القسم	٣ لكل حلقة
٧	عدد الندوات التي أقامها القسم	٢ لكل ندوة
٨	عدد النشرات الجدارية و النشاطات اللاصفية المقامة	١ لكل نشرة أو نشاط
٩	حركة الترقيات العلمية في القسم	٢ لكل ترقية
١٠	حركة التأليف والترجمة في القسم	٥ لكل كتاب

ب – يستخرج معدل التدريسي في القسم ليجمع مع (أ)

ت	المعيار	الدرجة
١	عدد الأعضاء المشاركين في دورات خارج القسم	١ لكل مشاركة
٢	عدد الأعضاء المشاركين في دورات خارج الجامعة	٥ لكل مشاركة
٣	عدد المناقشين لرسائل جامعية خارج القسم	٢ لكل مناقشة
٤	عدد المناقشين لرسائل جامعية داخل القسم	١ لكل مناقشة
٥	عدد الأساتذة المستضافين من جامعات أخرى	٥ لكل شخص
٦	عدد البحوث المنشورة خلال العام الدراسي	١ لكل بحث
٧	عدد كتب الشكر المقدمة من الجامعة لأعضاء القسم	١ لكل كتاب شكر
٨	عدد كتب الشكر الموجهة من الوزارة لأعضاء القسم	٣ لكل كتاب
٩	عدد المشاركين في المؤتمرات داخل العراق	١ لكل مشاركة
١٠	عدد المشاركين في مؤتمرات خارج العراق	٥ لكل مشارك
١١	عدد المشاركين في حلقات نقاشية وندوات في جامعات أخرى	٣ لكل مشاركة
١٢	عدد المقالات الثقافية المنشورة في المجلات والصحف من أعضاء القسم	١ لكل مقال

اللجنة العلمية في القسم

تشكل في كل قسم علمي لجنة علمية ، يرأسها الأعلى لقبا علميا (والأقدم عند وجود أكثر من واحد في الدرجة) . وهي لجنة علمية محلية لا علاقة لها بضوابط التعيينات في المواقع الإدارية **واجباتها :**

١) رسم سياسة القسم العلمية ، من حيث :-

أ- توزيع المواد الدراسية حسب الاختصاص والاهتمامات والإمكانيات .

ب-إقرار عنوانات الأبحاث لتدريسي القسم .

ت-إقرار عنوانات الرسائل والاطاريح الجامعية لطلبة الدراسات العليا .

ث-إقرار مفردات خطة القسم العلمية من حيث : الاستضافة ، الندوات ، الحلقات النقاشية ، المؤتمرات ، النشاطات العلمية اللاصفية ، الدورات العلمية والتدريبية .

ج- اقتراح موضوعات التأليف والترجمة و القائمين بها .

ح- متابعة تنفيذ خطة القسم العلمية .

خ- اقتراح موضوعات الدورات التي يحتاجها أعضاء القسم لتطوير إمكاناتهم وقدراتهم.

د- اقتراح التجهيزات والمواد التي يحتاجها القسم لانجاز خطته العلمية (التدريسية والبحثية) .

٢) مسك سجل بمحاضر الاجتماعات تثبت به تفاصيل الخطة العلمية ونسب الانجاز منها شهريا .

٣) عقد اجتماع شهري للمتابعة ، وترسل نسخة من محضر الاجتماع إلى اللجنة العلمية المركزية .

٤) اقتراح ميزانية القسم المالية بما يتناسب مع الخطة العلمية وتنفيذها .

٥) تنظيم جدول زمني بالحلقات النقاشية الداخلية وإعلام اللجنة العلمية المركزية بذلك .

٦) كتابة تقريرا عن نشاطات القسم خلال العام الدراسي و مناقشته مع مجلس القسم ، ورفعه للجنة العلمية المركزية موثقا النشاطات و معايير التقييم المعتمدة .

ملاحظات تنظيميـــة

(١)يقدم التدريسي طلبا خطيا إلى اللجنة العلمية في القسم قصد تسجيل بحثه ، يثبت به عنوان البحث ، مشكلته ، الهدف ، الفرضيات ، الجهات المستفيدة ، تاريخ تقديم الطلب.

(٢) تناقش الطلبات في اجتماع اللجنة العلمية و تجري التعديلات اللازمة عند الضرورة ويبلغ بها التدريسي خطيا .

(٣)تتابع نسب الانجاز فصليا و توثق في محضر اجتماع اللجنة العلمية .

(٤)تناقش موضوعات مختارة من الأبحاث المقدمة للتسجيل في خطة القسم في الحلقات النقاشية الدورية للقسم .

(٥)لا تروج معاملات الترقية و التعضيد ما لم تكن البحوث مسجلة في خطة القسم و موثقة في محاضر اجتماعات اللجنة العلمية المرفوعة للعمادة و اللجنة العلمية المركزية .

(٦)تقوم اللجنة العلمية المركزية في الجامعة بمتابعة النشاطات العلمية للأقسام و زيارتها حيثما ترى ذلك مناسبا أو ضروريا .

(٧)يحق لممثل اللجنة العلمية المركزية في الكلية عقد اجتماع مع رؤساء اللجان العلمية للأقسام لمتابعة الوضع العلمي في الكلية .